

شركات التأمين مازالت على النمط القديم ولم تقدم قيمة مضافة للسوق

حوار
الرئيس التنفيذي
والعضو المنتدب
لـ «غزال للتأمين»
داود توفيقى
في حوار خاص
مع «الأخبار»



داود توفيقى

أكد الرئيس التنفيذي لشركة «غزال للتأمين» داود توفيقى ضرورة تبني الدولة قطاع التأمين باعتباره رافدا مهما للدخل القومي كما في بعض الدول.

وقال توفيقى في حوار خاص مع «الأخبار» لآيد من الاهتمام وزيادة الوعي بقطاع التأمين والثقافة التأمينية لدى المجتمع، وعلى وزارة التجارة تشديد رقابتها على شركات التأمين، والاهتمام بنموذج رسالة الى السلطة المعنية بأهمية قطاع التأمين ومردوده إذا اعتمدها كمورد رئيسي للدخل القومي، فالناتج طاقة كبيرة ومنبع ذهب للدخل القومي ورافد أساسي للدخل.

وانتقد توفيقى دور شركات التأمين العاملة في السوق، قائلا: «انها لم تقدم قيمة مضافة لسوق التأمين سواء على مستوى الخدمات او ابتكار منتجات جديدة»، وأضاف ان «غزال للتأمين» تعزز طرح منتجات تأمينية جديدة في السوق المحلي لخدمات قطاع الأفراد والمؤسسات، كما ان لديها العديد من الوكلاء والشركاء العالميين واكبر الشركات المعيدة للتأمين في العالم، وقال ان السوق قد شهد جفافا في السيولة العام الماضي، لكن مع طرح الدولة لخطة للتنمية سينتج الواقع، وستشهد كثير من الشركات والمؤسسات رواجاً وانتعاشاً من ذلك.

وتوقع استرداد الثقة في شركات الاستثمار مرة أخرى خلال 3 الى 4 سنوات، وقال ان سوق الكويت للأوراق المالية «ارتجالي»، لا يعتمد على الأسس الفنية الصحيحة كما هو متبع في الأسواق العالمية.

وطالب بضرورة البعد كل البعد عن المضاربات في السوق وايضا الشخصنة في اتخاذ القرارات، مؤكدا ان تنفيذ هيئة اسواق المال سيعالج الخلل الكبير في السوق، وفيما يلي التفاصيل:

إرسال رسالة إلى السلطة العليا ان التأمين هو بديل النفط إذا اعتمدها كمورد رئيسي للدخل القومي، فالناتج طاقة كبيرة ومنجم ذهب للدخل القومي ورافد أساسي إذا ما اعتمدها على التنظيم الصحيح للقطاع بالتعاون مع اتحاد شركات التأمين، وهذا المفهوم غائب عن وزارة التجارة بالإضافة إلى أن القائمين على شركات التأمين في وزارة التجارة والصناعة، موظفون لابد من تدريبهم ورفع كفاءتهم، ونحن في اتحاد شركات التأمين على أتم استعداد لتقديم الوعي اللازم لتدريب هؤلاء العاملين، ولتعريفهم بمدى أهمية التأمين كقطاع يستفاد منه.

كيف ترى تشدد «المركزي» في تقييد الائتمان على شركات الاستثمار وأثره على أوضاع باقي الشركات؟ وما رأيكم في إلزامه للبنوك والشركات بأخذ مزيد من المخصصات؟

أكن كل احترام وتقدير لبنك الكويت المركزي ومحافظه الشيخ سالم العبدالعزير، فهو رجل مهني بمعنى الكلمة، وقراراته اكبر دليل على تقييد الائتمان على شركات الاستثمار، إنما جاء لأسباب جوهرية ليس فقط لحماية شركات الاستثمار نفسها، إنما أيضا لحماية الاقتصاد الوطني، لكن هناك بعض الضوابط والسلبات التي ظهرت أثناء تطبيق قرارات تضاربت مع بعضها، والإزام المركزي للبنوك بأخذ مزيد من المخصصات إنما تعلمه بمجريات الأمور وأيضا لحمايتها من ان تتعرض لأي تحديات مستقبلية، وهذه المخصصات انما هي أرباح لها إذا ما انتهت دعايات الأمانة، ودعني أؤكد على ضرورة الثقافة المجتمعية وزيادة الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع، الأمر الذي يحد من خسائرهم كثيرا في أي من أنواع الاستثمار ويعرفوا الشركات الجيدة وذات الملاءة التي يمكن الاستثمار فيها.

هل تعتبر ان البيئة الاستثمارية في الكويت جاذبة؟

البيئة الاستثمارية في الكويت للأسف ليست جاذبة للاستثمار، وذلك لعدة أسباب: أولا الشق السياسي الذي يلعب الدور الأكبر في عملية جذب الاستثمارات، وأيضا يعتبر الموقع الجغرافي عاملا مهما جدا يجعل السلطات تتخوف من فتح أبواب الاستثمار، فالكويت قد مرت بحقب كثيرة لأطامع خارجية، أثر بشكل غير مباشر ومباشر على الدولة في أن تفتح مجالات الاستثمار على مصراعها أمام الأجانب، ولو كنت دكتورا نفسيا لحلت هذه الأوضاع وهذه التخوفات.

وهذه نتائج تراكت لسنوات أصام القيادة السياسية، وتحتاج الى وقت وشجاعة، حتى نصل إلى فتح أبواب الاستثمار، يجب تعديل القوانين والتشريعات حتى نصل إلى ما وصلت إليه دبي أو أبوظبي أو أي من النماذج الناجحة في المنطقة، فكل قانون هنا يقابله قانون آخر يحد منه ويقلل من فعاليته.

خريطة الاستثمار

كيف ترى خارطة شركات الاستثمار خلال عام 2010 بعد مرورها بعام صعب وقدرتها على استرداد الثقة فيها؟

اعتقد ان بوادر التعافي بدأت تدب تدريجيا ويشعر بها المواطن العادي، ومع دخول خطة التنمية حيز التنفيذ الفعلي، سيستجيب الوضع العام وستستفيد منه البنوك والمؤسسات وشركات الاستثمار بالطبع.

وخلال من 3 الى 4 سنوات يمكن لشركات الاستثمار استرداد ما فقدته خلال الأزمات بما في ذلك ثقة الجميع.

كيف ترون مستقبل البورصة في ضوء إصدار قانون هيئة أسواق المال؟
سوق الكويت الأوراق المالية - مع احترامي للجميع - ارتجالي، لا يعتمد على الأسس الفنية الصحيحة كما هو متبع في الأسواق العالمية، والحين وضعنا آلية جيدة وقانونا جيدا، السؤال الآن، هل هذه القوانين والآليات الجديدة ستحد من المضاربات الحادة بالسوق؟

اعتقد ان هناك توجيه نحو إصلاح وإدارة هذا السوق، الأيام المقبلة خير دليل على ذلك، إذا ما ابتعد عن المضاربات والنشظة، المضاربات لها أسواقها ومعروفة، ولكل سوق نظامه الخاص وطريقة عمله المختلفة، وما يحدث من مضاربات في سوق الكويت للأوراق المالية ليس مقبولا.

ما أبرز الدروس المستفادة من الأزمة الحالية؟
أبرز الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتبعيتها على الاقتصاد الكويتي ان تكون واقعيين، وتتعاظم في الأشياء بمنطقية، وثبت ان الأشياء التي يتم تضخيمها والمبالغة فيها يأتي عليها اليوم ويتم كشفها على حقيقتها، وعلى الجميع العمل من خلال إمكانياته، سواء كانت مؤسسات او أفرادا بموضعية.



داود توفيقى يتحدث للزميل احمد يوسف

والعمل معنا، وهناك من السذاجة من يقول هل ستستمر؟
فمعالجة الدولة لهذه المواضيع، تجعل هناك ضرورة لإعادة التفكير في مدى الأهمية التأمينية كصناعة، واعتبارها البديل للدخل القومي، فصناعة النفط تنضب، ومدخولات التأمين متعددة ولا تنضب.

باعتبار انكم شركة وليدة تعمل في مجال التأمين التقليدي، ما الصحة المستهدفة لكم خلال 2010؟
لا تتعجب، فيمكن بلوغ من 10 الى 15% كحصة سوقية خلال 2010، ونحن قادرون على ذلك بما لدينا من إمكانيات وكفاءات وقدرات على تحقيق ذلك.

من وجهة نظركم، كيف واجهت شركات التأمين تحديات الأزمة الاقتصادية؟
بشكل عام شركات التأمين قد تضررت، بصورة أو بأخرى، خصوصا الشركات التي تدير محافظ استثمار للخارج في الأسواق التي حدث بها انخفاض كبير.

وتأثر شركات التأمين بالكويت آتي في المقام الأول من اعتماد هذه الشركات على المشاريع التي تضخمها الدولة، وثانيا: الشركات التي استثمرت في أسواق كانت جيدة قبل الأزمة ثم انهارت مع الأزمة، لكن الاستثمار الناتج من التشغيل لم تتأثر به شركات التأمين في الأزمة.
فالثقافة التأمينية لدول الخليج تختلف عن الدول الأجنبية، فلا توجد عندنا الثقافة التأمينية على الحياة مظهر والتي تدر دخلا يفوق صادرات النفط الأميركية.

منتجات جديدة

أعلنتم ان هناك منتجات جديدة ومبتكرة ستنافسونها بها في سوق مكنظ بالشركات والخدمات التأمينية، فهل لنا ان نتعرف عليها؟
وهو يعتمد بشكل عام في منتجاتنا على سوق واعد لهذه الشريحة من السوق الصعب والمعقد في نفس الوقت، الا أننا نرى منتجات وخدمات كبيرة يمكن تقديمها لهذه الشريحة والاستفادة منها، من خلال

ممارسات سلبية

من واقع تجربتك، ما الممارسات السلبية التي شهدتها قطاع التأمين تحديدا في الكويت؟
دور الجهات الرقابية التي مرتت هذه الممارسات من أمالها؟
اعتقد ان هناك دورا كبيرا يقع على عاتق وزارة التجارة في الرقابة على شركات التأمين، ودورا في

دور الإعلام

قال توفيقى ان هناك دورا كبيرا للإعلام في عملية الوعي التأميني وزيادة الثقافة التأمينية، فهو لم يأخذ دوره الفعال في الصحافة الكويتية، فرغم كثرة المطبوعات الكويتية والجراند، لم نشاهد صفحة متخصصة في المجال التأميني مثل الصحف الخاصة بالاقتصاد أو المجتمع أو الخدمات أو السيارات، فالمرود الاقتصادي من انتشار الثقافة التأمينية كبير.

ماذا لو نضب النفط؟

أكد توفيقى على ضرورة الاهتمام بالوعي والثقافة التأمينية، ولابد للدولة ان تعي ان الصناعة التأمينية لم تأخذ حظها بعد، فلو علمت الدولة كم المدخولات التي يمكن ان تجنيها من تعزيز والاعتماد على التأمين كرافد للدخل القومي ربما يزيد من مدخولها من الصناعة النفطية، ما تركت هذا القطاع لحظة واحدة.
ومازال قطاع التأمين للأفراد والتأمين للاستثمار يستحوذ على مساحة ضيقة ولم تنم بالقدر الكافي رغم توافر جميع عناصر النجاح لو افسحت الدولة المجال له، ورفعت يداه عن القطاع والنشاط الاقتصادي حيث تستحوذ على أكثر من 80 الى 90% من النشاط الاقتصادي بالدولة. نحن لم ننظر في خططنا التنموية إلى الأمام فنظرتنا وخطتنا قصيرة الأمد، فالكويت في الوقت الحالي تعتمد على مصدر وحيد للدخل (النفط)، فمأذ لو نضب، وهذا احتمال وارد، ماذا لو تم استحداث طاقة بديلة، وهذا موضوع خطير وتزايد خطورته كلما زاد التقدم العلمي في استحداث طاقة بديلة للنفط.
نحن ننظر إلى قضية الاعتماد على بدائل النفط كمورد رئيسي للبلد على رأي المثل القائل: «يا معود يصير خير ما يطلع»، رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الكويت، إلا انه مازالت الأبحاث والدراسات المؤسسية لم ترتق وتصل إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة، فالأبحاث التي نتجها مازالت بدائية، حتى مختبرتنا كما هي لم ترتق إلى المستوى المطلوب.

من وجهة نظركم، كيف سيسستفيد قطاع التأمين من خطة التنمية؟

كثير من الشركات والمؤسسات تعتمد بشكل كبير على المشاريع التي تضخمها الدولة، فخطة التنمية وما تحمله من مشاريع ضخمة جاءت في وقت مناسب، خصوصا أن هذه المشاريع تتبع قطاعات الإنشاءات والمقاولات والبنية التحتية، الأمر الذي يجعل هناك طلبا كبيرا على المنتجات التأمينية لهذه المشاريع.

فالعالم الماضي شهد جفافا في السيولة لمعظم المشاريع سواء من قبل الدولة او مشاريع القطاع الخاص، وذلك على خلفية تداعيات الأزمة، لكن التأثير الإيجابي المرتقب سيكون من طرح خطة التنمية لمشاريع كبيرة، وسيستفيد منها أكثر من قطاع، مثل البناء والإنشاءات والخدمات والمقاولات، إذا ما قامت الدولة بعمل توزيع قطاعي جيد، وبالتالي ستستفيد منها شركات التأمين، حيث ان هذا النوع من المشاريع يحتاج الى غطاء تأميني كبير لها، وهنا يبرز الدور التنافسي لشركات التأمين، ونحن في شركة «غزال» نسلع دورا كبيرا للاستفادة من خطة التنمية، فالإستراتيجية التي تبناها مجلس الإدارة منذ انطلاقة العمل الفعلي للشركة منذ 3 أشهر يعتمد على فتح أسواق جديدة، تأمين الأفراد، الاستفادة من مشاريع خطة التنمية، استهداف جميع شرائح المجتمع كأفراد ومؤسسات.

شركات التأمين التقليدية العاملة في السوق والشركات الجديدة لم تقدم أي قيمة مضافة لسوق التأمين، ومازالت مستمرة على النمط القديم، وهي برامج التأمين والأسواق التي تلعب فيها فقط، بالإضافة الى اعتمادها على الدولة والمشاريع التي تطرحها اما توسيع نطاق العمل وتعزيز الثقافة التأمينية فيما يخص برامج الأفراد والمؤسسات فمزال بعيدا وليست بالصورة التي تراها «غزال للتأمين».

ونظام الاقتصاد الحالي للدولة اشتراكي، فهي تملك وتهيمن على من 80 الى 90% من النشاط الاقتصادي، وهذا ليس شيئا صعبا، فالمدون يستأنس من الخدمات الجانية التي تقدمها له الدولة دون مقابل في كل شيء من خدمات صحية وتعليمية.. الخ.

فهذا النظام خلق نوعا من الانتكالية لدى المواطنين، ومفهوم خطط التنمية لدى المواطنين وشركات التأمين لا يخرج عن طرح مشاريع بالسوق ومن ثم توزيعها، وهذه نظرة قصيرة الأجل، واعتقد ان الخطة التي تبناها الشيخ أحمد الفهد طويلة المدى، ويمكن تفعيلها من خلال خصخصة الدولة لقطاعاتها الاقتصادية.

وهنا لابد ان يكون لقطاع التأمين الدور الأكبر في مشاريع الدولة التي يعتمد عليها بشكل أساسي من طرح للمشاريع هذا أولا، وثانيا: توسيع قطاع التأمين لأعماله من خلال مشاريع القطاع الخاص، وابتكار وطرح منتجات جيدة تجد لها صدى في المجتمع.

وأغلب قطاعات الدولة ليس مؤمنا عليها، وفي اعتقادي ان هذا أكبر خطر، فعندما تقوم الدولة بدور الراعي للأفراد والممتلكات، فهل هذا يعقل؟!

أسواق جديدة

إن.. نكرتم في الحديث أن هناك أسواقا جديدة تستهدفونها، فما هي؟ وأيضا أشترتم إلى ضرورة التوزيع العادل للمشاريع التي ستطرحها الدولة من خطة التنمية؟

المضحك المبكي في هذه القضية.. انه كيف ستكون هناك مشاركة عادلة في توزيع هذه المشاريع، ودعني أوضح الخلل الحادث في شركات ومؤسسات الدولة في عملية اختيار الشركات ذات الكفاءة، فهل يعقل أن يكون مقياس اختيار الشركات في المناقصات مضي 5 اعوام على نشاطها، بالإضافة إلى إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية؟
هذا تقييم خاطئ، ولا يمت إلى الواقع بصلته، فابن الملاءة المالية والكفاءة والضمان وقدرتها الفنية والتقنية على تنفيذ المشاريع، يعني هذا أن الدولة مركزية للرعاية الاقتصادية، فالمفهوم التعريفي للتقييم مفقود!

فمثلا شركة غزال للتأمين، رغم حداثة ولادتها، فليها تحالفات مع أكبر شركات معيدة للتأمين في العالم منها على سبيل المثال الشركة السويسرية لإعادة التأمين، واسكور، ويسفري، بالإضافة الى مشاركتها مع شركة ميونيخ ريثري وهذه اكبر شركات بالعالم في هذا المجال، بالإضافة الى ان «غزال» لديها أكبر كادر فني يعمل في مجال التأمين في الكويت، تدعمه إدارة متمكنة إداريا وفنيا واقتصاديا، وتأتي جهة حكومية نقول: انتم لستم مدرجين في البورصة ولهذا لن تتمكنوا من الحصول على المناقصات او العقود، كيف؟! وأقول لمثل هذه الجهات، يكفينا في «غزال» فخرنا ثقة أكبر شركات معيدة للتأمين في العالم